الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أكاريا ..... (نيبال)

ثم: السيد أندرسون (نائب الرئيس) ..... (السويد)

ثم: السيد أكاريا (الرئيس) ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٣٠ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (تابع)

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-58474 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٠ من جدول الأعمال: التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (تابع)

١ - **السيدة بوكيه الشامي** (فرنسا): تكلمت باعتبارها رئيسية للفريق العامل فاقترحت أن تؤجل اللجنة اتخاذ قرار بشأن مشروعي القرارين المقدمين في إطار البند ٣٠ إلى تاريخ لاحق لإتاحة مزيد من الوقت للتوفيق بين الآراء.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

٣ - **السيد ليو** زينمين (الصين): قال إن عمليات حفظ السلام تدخل فترة جديدة من التطوُّر السريع من حيث النطاق ونطاق الولايات والاعتراف العام، مما يثقل كاهل الأمانة العامة والدول الأعضاء بمطالب كثيرة. وذكر أنه ينبغي للمنظمة، حتى تكون قادرة على الاستجابة، أن تحسِّن برمجة وإدارة عملياتها، كما يتعيَّن على الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على السلم والأمن العالميين والإقليميين مع توفير الدعم اللازم للعمليات في الوقت المناسب.

٤ - وذكر أنه عند تطوير وإصلاح عمليات حفظ السلام ينبغي أن يكون التركيز على الالتزام بمبادئ الميثاق وتوجيهات مجلس الأمن والحياد الدقيق وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس. وأضاف أن من الأساسي كذلك التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ومساعدتها على تحسين قدراتها القيِّمة في مجال حفظ السلام. وذكر أن الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص ينبغي أن يتلقى مساعدة الأمم المتحدة في السوقيات وفي التدريب وتكنولوجيا المعلومات والتمويل.

٥ - وقال إن حالة الأمن في بعض المناطق مروِّعة، وأنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل سلامة حفظة السلام كمسألة ذات أولوية من خلال الإدارة المشتركة للسلامة واستخدام التكنولوجيا في الإقلال من المخاطر وتحسين الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات.

٦ - وقال إن منع الصراعات يتوقف على التنمية الاقتصادية وبناء الهياكل والقدرات بقدر ما يتوقف على حفظ السلام ويتطلَّب استراتيجيات شاملة تشترك فيها جميع الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية ذات الصلة، ولهذا فإن من الأمور الحاسمة أيضاً أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بالتنسيق مع لجنة بناء السلام ومع مكتب الدعم التابع لها. وأضاف أنه على مر السنين قامت الصين نفسها بإرسال أكثر من ٦ ٠٠٠ من حفظة السلام في ١٦ عملية في أجزاء مختلفة من العالم وأنها ستواصل مشاركتها الإيجابية.

٧ - **السيد الجنيد** (سنغافورة): قال إن الإدارة نجحت، في مواجهة تحديات تشمل زيادة تعقيد الولايات والأخطار التي تواجه في الميدان، في إدارة الزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام. وذكر أن التخطيط والإشراف واستخلاص الدروس الصحيحة ما زالت هي العوامل الرئيسية. وأضاف أن الدروس المستفادة من تجربتي هايتي وتيمور - ليشتي، على سبيل المثال، هي تذكرة بأخطار الانسحاب قبل الأوان، كما أن حوادث الاستغلال الجنسي من جانب بعض حفظة السلام قد أساءت إلى الصورة المهنية للمنظمة.

٨ - على أنه ذكر أنه إضافة للمنجزات التي حققتها الإدارة فإن عملها يحتاج إلى مزيد من التدقيق الأساسي.

وأضاف أنه حتى يمكن المضي في خطة الإصلاح ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن المجالات المحددة التي تحتاج إلى الإصلاح، واتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بالأولويات، كما يجب التشاور مع البلدان المساهمة بقوات بشأن آليات يتفق عليها للسير قُدماً في هذه العملية. وأضاف أن أساليب عمل الإدارة وخبرتها تحتاج إلى استعراض نقدي وإلى تحقيق التكامل سعياً إلى تحقيق القيادة والرقابة الفعَّالتين. وقال إن التنسيق هو فيما يبدو نقطة ضعف رئيسية وأنه يتعيَّن أن يكون هناك تفكير استراتيجي أفضل وتخطيط للمستقبل. وذكر أن الإدارة بتعلمها من العمليات السابقة ينبغي لها أن تبني معرفتها الميدانية وعقيدة الدفاع عن النفس وينبغي لها أن تعزز قدرتها على تقاسم الدروس المكتسبة في الميدان بسرعة مع البعثات الأخرى ومع البلدان المساهمة بقوات. وأضاف أنه ينبغي زيادة عدد موظفيها من العسكريين ومن أفراد الشرطة الذين يديرون العمليات من المقر.

٩ - وقال إنه ينبغي للإدارة أن تنشئ شراكات منتظمة مع المجموعات الإقليمية التي لديها خبرات خاصة يمكن أن تقدمها. وأضاف أن تعدد أبعاد حفظ السلام يتطلب خبرة بمجموعة واسعة من المجالات مما يقتضي أن تشترك الإدارة مع غيرها من المؤسسات في تجميع ووزع القدرات اللازمة. وذكر أن القائمين على حفظ السلام وبناء السلام يجب أن يصبحوا شركاء طبيعيين. وقال إن حفظة السلام يتعيَّن عليهم أن يعملوا، بقيادة الإدارة، مع خبراء الأمن والخبراء التقنيين وخبراء الشؤون الإنسانية منذ المراحل المبكرة للبعثة. وأضاف أن بعثات حفظ السلام الناجحة هي البعثات التي تمكِّن البلدان في النهاية من الاعتماد على نفسها.

١٠ - **السيد تشيم** (كمبوديا): قال إن الزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠٢ تظهر أن العالم يعتمد في المقام الأول على الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وذكر أن الوزع في الوقت المناسب لازم لمواجهة التحدي وأن هذا يعتمد على التعاون بين كل من يعنيهم الأمر، كما يتطلب الإرادة السياسية والثقة المتبادلة.

١١ - وذكر أن كمبوديا التي قد تعافت من عقود من الدمار الذي لم يسبق له مثيل وأخذت مصيرها بين يديها لديها خبرة غنية في تسوية المنازعات، وفي المصالحة الوطنية وبناء السلام، مما أدى بها إلى النمو الاقتصادي القوي وإلى الاستقرار. وذكر أن بلده كان فيما مضى متلقياً صافياً للمعونة الدولية خلال سنوات الإدارة الانتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة التي أدت إلى انتخابات عام ١٩٩٣. على أنه أضاف أن كمبوديا قد انتقلت في عام ٢٠٠٥ إلى مركز البلد المساهم حيث قدمت قوات أو معدات لبعثة السودان وبعثة تيمور - ليشتي.

١٢ - وقال إن عمليات حفظ السلام في السودان أظهرت الحاجة إلى زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وذكر أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعمل في المدى الطويل على إنشاء جماعة أمن لبلدان الرابطة ستصبح في النهاية ذات دور إيجابي في تعزيز عمل الأمم المتحدة.

١٣ - **السيد المراد** (الكويت): قال إن عمليات حفظ السلام لها دور متزايد الأهمية في تسوية التوترات والأزمات في جميع أنحاء العالم، ولكن مهام وأهداف هذه العمليات وهياكلها القيادية يتعيَّن تحديدها تحديداً واضحاً والتوصل إلى طرق جديدة لزيادة التنسيق والتشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات حتى يمكن إدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وأضاف أن دور الأمم المتحدة في الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية بحاجة أيضاً إلى تعزيز، في الوقت الذي ينبغي أن يتم فيه استعراض شامل للاحتياجات التدريبية لتحسين التنسيق في مجال تخطيط البعثات. ورحَّب بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية،

وأعرب عن أمله في أن يؤدي تعزيز نظام الترتيبات الاحتياطية إلى تحسين قدرات الوزع السريع، وأيد التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات مستشارة الأمين العام المعنية بالاستغلال الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

١٤ - وأثنى على الأمم المتحدة لدورها في المحافظة على الحدود بين الكويت والعراق تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) وأكد من جديد استعداد الكويت لتزويد الإدارة بأية مساعدة لازمة لاستكمال هذه المهمة. وقال إن نصيب الكويت في ميزانية حفظ السلام قد زاد خمس مرات خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك فإنها ملتزمة بالوفاء بتعهداتها في حينها وحث البلدان الأخرى على أن تفعل مثل ذلك. وأضاف أن وفده يدين الأعمال التي تهدد أو تستهدف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يضحون بحياتهم في خدمة السلام، وحث على القيام بكل ما يمكن القيام به لضمان سلامتهم.

١٥ - **السيدة وليامز** (جامايكا): قالت إن عمليات حفظ السلام المعاصرة أصبحت على نحو متزايد تمثل تحدياً كما أصبحت معقدة نظراً لتعدد أوجهها وطبيعتها الدينامية وللزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخراً في الطلب عليها، وما يتعرض له أفراد حفظ السلام في جميع أنحاء العالم من تهديد متزايد لسلامتهم وأمنهم، واتساع نطاق العمليات، وقلة الموارد المتاحة. وأضافت أن الشاغل الأول هو الصراعات بين الدول، ولكن البعثات تعمل أيضاً في مجال الصراعات الداخلية التي يُرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين أو في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

١٦ - وذكرت أن فعالية عمليات حفظ السلام تتوقف على التعاون الوثيق بين العناصر العسكرية والمدنية وعناصر الشرطة الدولية. وقالت إن إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي لها أن تواصل الإصلاح الذي بدأته في عام ٢٠٠٠. وأضافت أن الإدارة نجحت في زيادة عدد الموظفين وتحسين نوعيتهم سواء في المقر أو في الميدان وزادت تعاونها مع البلدان المساهمة بقوات. على أنها أضافت أنه ما زال هناك مجال واسع للتحسين، لأنه في الوقت الذي تواجه فيه الإدارة صعوبة في اختيار الموظفين المدنيين المؤهلين والمدربين تدريباً جيداً تفتقر إلى التوجيه الكافي وإلى نُظم الرقابة وإلى السياسات المحددة تحديداً جيداً فيما يتعلق بأفراد حفظ السلام.

١٧ - وقالت إنه خلال ما يزيد على العقد قدَّمت جامايكا إسهامات متواضعة في أنشطة حفظ السلام من خلال تقديم الضباط العسكريين أو ضباط الشرطة في بعثات هايتي وليبريا والسودان وربما تقدمهم أيضاً في البعثة القادمة التي سترسل إلى تيمور - ليشتي.

١٨ - وقالت إن جامايكا تؤيد العمل المبذول لتحسين مستويات السلوك في بعثات حفظ السلام وتؤيد نهج الرفض المطلق للاستغلال الجنسي من جانب حفظة السلام وأنه يجب التحقيق في جميع القضايا والتصرف فيها. كما رحَّبت بالتعاون الوثيق بين إدارة السلامة والأمن وإدارة عمليات حفظ السلام في نظام موحَّد لإدارة الأمن لحماية الأفراد في الميدان. وقالت إن أفراد حفظ السلام الذي يخاطرون بحياتهم يومياً، وخاصة من فقدوا حياتهم في سبيل السلام، يستحقون التحية.

١٩ - **السيد رامبانجيلي** (إندونيسيا): حيّا الأفراد الذين يزيد عددهم على ٠٠٠ ٢ فرد والذين ضحوا بحياتهم في سبيل عمليات حفظ السلام التي تتولها الأمم المتحدة وقال إن ٢٩ منهم كانوا من حفظة السلام الإندونيسيين. وأضاف أنه منذ عام ١٩٥٦ شاركت إندونيسيا في ٢٦ بعثة في جميع أنحاء العالم كانت آخرها البعثة التي أُوفدت إلى جنوب لبنان.

٢٠ - وقال إن العدد الكبير من عمليات الوزع وتطور طبيعة عمليات حفظ السلام يمثلان تحدياً كبيراً، وأنه يتعيَّن على إدارة عمليات حفظ السلام أن تضع نُظما فعَّالة للتخطيط والإدارة وأن توفِّر الموظفين المهرة والموارد التقنية والمادية والمالية الكافية. وأضاف أن الإدارة بذلت جهوداً تستحق الثناء في إعادة تنظيمها بحيث أصبحت ذات توجه ميداني أكثر. وذكر أن إندونيسيا تتطلع إلى إجراء إصلاحات فعالة لتكفل الدعم الكامل وتوفر نظم الاستجابة اللازمة سواء في المقر أو في الميدان. وأضاف أنها تقدِّر الإحاطات المنتظمة التي تفيد بما تقوم به الإدارة في هذا الصدد وتبين الطريقة التي تتم بها المحاسبة وما تم اتخاذه لتجنب حالات الوفاة.

٢١ - وقال إن وجود ولايات واضحة والفهم الكامل من جانب كل من يعنيهم الأمر لمسؤولياتهم هما من صميم العمليات المأمونة والفعالة. وذكر أنه يتعيَّن على الإدارة تحسين الاتصالات وقدرات تكنولوجيا المعلومات في الميدان لضمان التفاعل الفعَّال بينها وبين موظفي الميدان وغيرهم ممن يشاركون في العملية. وقال إنه يتعيَّن على المقر أيضاً أن ينسق بطريقة أكثر فعالية مع البلدان المساهمة بقوات بحيث يمكن وزع القوات بسرعة وبطريقة منظمة كما ينبغي المساواة في المعاملة بين أفراد هذه القوات في الميدان.

٢٢ - وقال إن ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام قد زادت إلى ٥ بلايين من الدورات، ولكنها ما زالت تمثل ٠,٥ في المائة فقط من الإنفاق العسكري في العالم. وذكر أن عمليات حفظ السلام تحتاج إلى توفير الموارد الكافية لأنها تقوم على نحو متزايد بمهام غير تقليديه مثل الوساطة ونزع السلاح والإشراف على الانتخابات وتقديم المساعدة في إصلاح قطاعات الأمن وتقديم الخدمات الاجتماعية بل والمالية إلى الحكومات. وأضاف أن عدم كفاءة الأداء بسبب قلة الموارد سيفقد الأمم المتحدة مصداقيتها ويكلِّف حفظة السلام فقدان ما هم في مسيس الحاجة إليه من الدعم المحلي.

٢٣ - وقال إن الولايات المعقدة تحتاج إلى موظفين مدرَّبين على أعلى المستويات. وذكر أن وفده يرحب بنظم التعيين المحسَّنة التي أخذت بها الإدارة وبإنشاء دائرة التدريب المتكامل وقسم أفضل الممارسات. وأضاف أن إعداد وثيقة سياسات أساسية - يتم التشاور بشأنها تشاوراً كاملاً مع الدول الأعضاء وتضع مبادئ توجيهية شاملة لحفظ السلام - هو من الخطوات الأخرى الإيجابية.

٢٤ - وقال إن الاستغلال الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة هو أمر غير مقبول لأنه ينبغي تنفيذ توصيات المستشارة الخاصة للأمين العام تنفيذاً كاملاً.

٢٥ - وقال إن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا عندما يظل المجتمع الدولي متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع أصحاب المصلحة المحليين في التوصل إلى حلول سياسية وفي توفير الشروط اللازمة لإعادة البناء والتنمية بطريقة فعالة، وهما أيضاً سمتان من سمات استراتيجية الخروج الناجحة، وإن كانت هذه للأسف عملية بطيئة. وأضاف أن المسؤولية الأولى عن بناء الأمم والحفاظ على السلام هي مسؤولية الحكومات الوطنية، ولكن هذه الحكومات تحتاج إلى الدعم الدولي الذي يجب أن يستمر عندما لا تصبح أوضاع ما بعد الصراع تحتل العناوين الرئيسية في الصحف، لأن هذه هي المرحلة الحاسمة في توطيد السلام والتحول إلى الأوضاع الطبيعية.

٢٦ - وقال إن لجنة بناء السلام في وضع يسمح لها بتيسير حفظ السلام ويمكنها توفير الموارد التي يكون لها أعظم الأثر بحكم دورها كمنسق للهيئات الوطنية والدولية المشاركة في حفظ السلام. وأضاف أن مفهوم البرمجة المشتركة يبعث على الأمل وأن وفده سيتابع ما تحققه البعثتان المتكاملتان في سيراليون وبوروندي على أمل أن يتكرر ما يقدمانه من

نموذج ناجح. وقال إن من المهم أيضاً ألاّ ينسحب حفظة السلام بطريقة متعجلة من البلدان التي تجري بها الصراعات. وذكر أن حفظ السلام لا يتحقق إلا عندما يقوم الشركاء الدوليون بإشراك جميع الجهات الفاعلة على أساس المساواة والتصدي للأسباب الجذرية لمصادر الشكوى بطريقة منصفة ووفقاً للميثاق وللقانون الدولي. وفيما يتعلق بحفظ السلام الذي تتولاه الأمم المتحدة قال إنه عمل لا مثيل له ولا يزال إحدى أهم الأدوات التي يملكها المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

٢٧ - تولى الرئاسة السيد أندرسون (السويد)، نائب الرئيس.

٢٨ - **السيد والي** (نيجيريا): قال إنه على الرغم من بعض الإخفاقات المؤسفة فإن حفظ السلام الذي تتولاه الأمم المتحدة قد أصبح مرادفاً للسلم والأمن. على أنه أضاف أن حفظة السلام يتعرضون لمواقف صعبة تعجز فيها بعض الحكومات أو الجماعات أو لا تبدي الرغبة في التصدي لآثار سوء الإدارة والاستغلال. وأدان خطف وقتل حفظة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان. وقال إن مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام ينبغي أن يخضعوا للقانون الدولي. وأضاف أن من المهم وضع عقيدة جديدة بشأن حفظ السلام تحدد السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي تتصدى لتحديات المستقبل.

٢٩ - وقال إن التسوية السلمية للمنازعات ودعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق السلم والأمن في العالم هما مبدءان أساسيان تلتزم بهما حكومته في سياستها الخارجية. وقال إن حكومته ملتزمة بحفظ السلام بما في ذلك وزع أفراد القوات والشرطة وضباط مصلحة السجون وإدارة الهجرة في نيجيريا. وذكر أن التأكيد ينبغي أن يكون على الوقاية بدلاً من التدخّل، وأضاف أن التدابير الوقائية تقلّل عدد وتكلفة عمليات حفظ السلام. وقال إن ثمة حاجة إلى دعم وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لتكمل مهام حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة. وذكر أن تعزيز بناء الأمم يتطلب التركيز على تشغيل الشباب وعلى إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة وكذلك على سلامة الإدارة، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن. وأضاف أن وفده يرحّب بإنشاء صندوق بناء السلام وباجتماعات لجنة بناء السلام المخصصة لكل من سيراليون وبوروندي. وأضاف أن بلده يرحّب بإنشاء فريق الخبراء القانونيين للتحقيق في الأفعال الإجرامية وأعمال الاستغلال الجنسي التي يرتكبها أفراد حفظ السلام. وقال إنه يلزم اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على هذه الأفعال المشينة للحفاظ على صورة المنظمة ومصداقيتها ونزاهتها. وقال إن حكومته تؤيد سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي.

٣٠ - وذكر أن الوضع في دارفور يمثل تحدياً من أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي وأن القرار الذي اتخذ مؤخراً بتوسيع ولاية البعثة الأفريقية في السودان يعكس التزام القارة بالسلم في هذه المنطقة. وأضاف أن حكومته ترحّب بمجموعة تدابير الدعم التي أعدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتتطلع إلى مزيد من التقدم في إطار المشاورات التي يجريها الأمين العام مع حكومة السودان. وقال إن وفده يؤيد كل التأييد عملية الإصلاح وأنه واثق من أن هذه الإصلاحات ستتيح للمنظمة مواجهة الطلب الشديد على عمليات حفظ السلام في العالم.

٣١ - **السيد نافوتي** (فيجي): قال إن حكومته تؤيد تأييداً كاملاً الإصلاحات المقترحة التي ترمي إلى زيادة الروح المهنية والإدارة والكفاءة في عمليات حفظ السلام. وذكر أن إنشاء كادر من حفظة السلام المدنيين يوفّر قدرة على الإدارة تتسم بالروح المهنية وبالفعالية وتعزّز على وجه الخصوص قدرة الإدارة الوسطى. وأضاف أن من الواضح أن وحدة الشرطة

المدنية ينقصها العدد الكافي من الأفراد وأنها لا تستطيع النهوض بولايات بعثات حفظ السلام الحالية والبعثات المنشأة حديثاً. وقال إن حكومته تؤيد أية مقترحات لإجراء تعديلات في الميزانية تستهدف علاج هذا النقص.

٣٢ - وقال إن الإجرام وسوء السلوك يلوّثان سمعة المنظمة وأن حكومته تؤيد سياسة الرفض المطلق. وذكر أنه ينبغي توجيه العناية الواجبة لتقرير فريق الخبراء القانونيين الوارد في الوثيقة A/60/980 والذي يوصي بوضع اتفاقية دولية تتصدى لمسألة الولاية القضائية وما يتصل بها من المسائل. وأضاف أن عملية حفظ السلام قد تطورت وأن التمييز بين حفظ السلام وبناء السلام قد تلاشى. على أنه أضاف أن هاتين العمليتين تكمّل كل منهما الأخرى بطريقة تعزّزهما معاً وأن وفده يطالب بزيادة علاقات العمل بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام. وقال إن التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة السلم والأمن ينبغي أن يستمر لضمان أمن العسكريين والمدنيين من حفظة السلام.

٣٣ - **السيد أولسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بعثات حفظ السلام أخذت ولاياتها تزداد تعقيداً وتكاملاً. وذكر أن إدارة عمليات حفظ السلام أحرزت تقدماً في تحسين قدرتها على التحقيق وفي مجال السوقيات والعلاقات مع المنظمات الإقليمية بما وضعته من معايير للسلوك ومن إقامة العلاقات مع الجهات المانحة. وأضاف أن التنسيق الدقيق له أهمية خاصة وأن وفده يرحّب بعمل لجنة بناء السلام وخاصة فيما يتعلق بالدراسات التي تتناول بلداناً بعينها. وأضاف أنه يتعين في وقت مبكر تحقيق سيادة القانون وتعزيز القدرة على الاستمرار اقتصادياً وإقامة حكم يمثل الشعب والعمل على استمرار هذه العوامل طوال عملية حفظ السلام وفيما بعدها. وذكر أن من المهم أن يتم في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء المرحلة النشطة من الصراع التمييز بين المهام المناسبة للإدارة والمهام التي ينبغي أن يتصدى لها أصحاب المصلحة الآخرون. وأضاف أن من الضروري بحث ما إذا كانت بعض عمليات حفظ السلام تؤدي إلى استمرار الصراعات بعدم فرضها على الأطراف تسوية خلافاتهم بالوسائل السياسية أو الدبلوماسية. وذكر أن عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن تكون بديلاً لعملية تشاركية كاملة تستهدف التسوية التامة للصراع.

٣٤ - وقال إنه تحقق تقدّم كبير في التصدي لمسألة الاستغلال الجنسي. على أنه أضاف أنه ينبغي للمنظمة أن تظل متيقظة حتى لا تتكرر هذه الأنواع من الجرائم على هذا النطاق مع الإفلات من العقاب. وذكر أن الالتزام التام من جانب الدول الأعضاء قد أدّى إلى كثير من التغييرات في طريقة القيام بعملية حفظ السلام. وقال إن وفده يشجع جميع الدول الأعضاء على العمل معاً للموافقة على المفاهيم الرئيسية في مشروع مذكرة التفاهم النموذجية. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء عليها واجب التحقيق في الوقت المناسب مع مواطنيها الذين اشتركوا في أعمال الإخلال بالسلوك والانضباط وتقديمهم إلى المحاكمة. وذكر أن من المهم ترك التفسيرات السياسية جانباً والتركيز على المبادرات والإصلاحات اللازمة لضمان القيام بعمليات حفظ السلام على أكفأ وجه ممكن وبأعلى روح مهنية ممكنة. وقال إن حياة الكثيرين تتوقف على تحقيق هذا الهدف.

٣٥ - استأنف الرئاسة السيد أكاريا (نيبال).

٣٦ - **السيدة ماخومولا** (ملاوي): قالت إن حكومتها أسهمت بما يزيد عن ٠٠٠ ٩٣ رجل وامرأة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وأنها أيدت تأييداً كاملاً الطريقة الفعّالة التي تمت بها هذه العمليات. وذكرت أن حكومتها ترحّب بالجهود التي تستهدف تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية في مجالات مثل وضع عقيدة مشتركة، ومعايير للتدريب، والدعم السوقي، والتمويل، وبناء القدرة

المؤسسية على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها. وقالت إن عملية حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي في دارفور تحتاج إلى التأييد وإلى الدعم السوقي من جانب المجتمع الدولي. وأضافت أن حكومتها ترحّب بتقرير الفريق العامل التابع لإدارة عمليات حفظ السلام الذي يوصي بمنح الضباط بدل معيشة بدلاً من الصرف للبلدان المساهمة بقوات. وأضافت أن من المهم في عمليات الإصلاح الجارية التصدي للاختلال في التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء. وقالت إن حكومتها ملتزمة بتقديم القوات والأفراد المدرّبين على التحقيق في ادّعاءات الاستغلال الجنسي.

٣٧ - **السيدة زياد** (لبنان): قالت إن وفدها يؤيد عملية الإصلاح التي تستهدف التصدي للتحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام. وذكرت أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أُوفدت في عام ١٩٧٨ لمساعدة حكومة لبنان على تحقيق الاستقرار والتلاحم الاجتماعي. وأضافت أن هذه القوة أصيبت بأضرار من جرّاء العدوان الإسرائيلي خلال الغزو الإسرائيلي الثاني الذي حدث في عام ١٩٨٢. وقالت إن القوة تعرضت للقصف في عام ١٩٨٦ وتكبدت خسائر كبيرة؛ ثم تعرضت مرة أخرى للقصف في عام ٢٠٠٦ مما أودى بحياة ٤ من الضباط. وقالت إن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وسّع ولاية القوة ومدّدها حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ لمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر. وأضافت أن وفدها يثني على السرعة التي تم بها إرسال القوات إلى لبنان وعلى التزام المجتمع الدولي بقضية لبنان العادلة. وقالت إن سلامة وأمن أفراد القوة هما مسؤولية جميع الدول الأعضاء. وأضافت أن المبعوث الخاص للأمين العام وصف التعاون بين القوة وحكومة لبنان بأنه ممتاز. وقالت إن القوة تنهض بعملها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحترم سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه وأنها لا تتدخل في المسائل التي تدخل ضمن ولاية بلدها. وقالت إن أمنية حكومتها هي استقرار السلام في الشرق الأوسط وجعله نموذجاً لبناء السلام الناجح.

٣٨ - **السيدة توروفيال** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن عمليات حفظ السلام ينبغي القيام بها مع الالتزام الدقيق بالميثاق، بما في ذلك مبادئ السيادة والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام وحدة الأراضي. وذكرت أن هذه العمليات ينبغي أن تحكمها معايير الحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس ورضا الأطراف. وأضافت أن الترتيبات الإقليمية تسهم في عمليات حفظ السلام، ولكن هذه الإسهامات ينبغي أن تكون متفقة مع أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٩ - وقالت إن وفدها يؤيد قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، ولكنها تودّ أن تشدّد على أن هذه البلدان، وغالبيتها من البلدان النامية، ينبغي أن تشارك مشاركة نشطة في التخطيط لجميع عمليات حفظ السلام. وأضافت أن وفدها تقلقه الجهود التي تسعى إلى الجمع بين عمليات حفظ السلام، وهي عمليات قصيرة الأجل لتحقيق مهام محددة، وعمليات بناء السلام التي هي عمليات طويلة الأجل وينبغي أن تقوم بها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضافت أن وفدها يقلقه أيضاً ما يرتكبه أفراد بعثات حفظ السلام من أعمال الاستغلال الجنسي ويؤيد سياسة الرفض المطلق التي تأخذ بها المنظمة كما تؤيد الحملات التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام وقواعد السلوك التي تضعها لعلاج هذه المشكلة.

٤٠ - وذكرت، أخيراً، أن على جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة وفقاً لقدرتها على الدفع. وأضافت أن بعض الدول تدفع أكثر من اشتراكاتها المقررة ولكن ذلك لا يعطيها الحق في امتيازات خاصة في إدارة عمليات حفظ السلام.

٤١ - **السيد سونغ** سي إل (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن الالتزام الدقيق بمبدأ احترام السيادة في جميع عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة أمر ضروري لتحقيق السلم والأمن في العالم. وذكر أن سلسلة حالات الاستغلال الجنسي الذي قام به أفراد حفظ السلام ضد المدنيات هو انتهاك للسيادة ولحقوق الإنسان. وذكر أن السبب الرئيسي لهذا الاستغلال هو عدم قيام الأمم المتحدة والبلدان المشاركة بقوات باتخاذ التدابير الحاسمة التي تفرض مراعاة مبدأ احترام السيادة وحقوق الإنسان، وما حدث تاريخياً من عدم المساءلة عن الاستغلال الجنسي. وطالب باتخاذ تدابير قانونية للمعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام وباتخاذ التدابير اللازمة لاعتبار اليابان مسؤولة عما ارتكبته من جرائم في الماضي.

٤٢ - وذكر أنه لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تنجح إلا إذا كف كل بلد عن استخدام عمليات الأمم المتحدة لتحقيق أغراض سياسية وعسكرية غير مناسبة. وذكر أن الخطوة الأولى نحو إنهاء سوء استخدام عمليات الأمم المتحدة هو تصفية القيادة التابعة للأمم المتحدة التي أنشأتها الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة لتحقيق أغراضها الخاصة والتي أعاقت تسوية المسألة الكورية وأضرت بمصداقية الأمم المتحدة.

٤٣ - **السيد العتمي** (اليمن): قال إن من المهم أن تظل عمليات حفظ السلام في حدود ولاياتها وألاّ تستخدم القوة إلا دفاعاً عن النفس وأن تتجنّب التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وذكر أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حفظ السلام في السودان ينبغي أن يتم بموافقة حكومة السودان وأن يتم أي وزع للقوات بموافقة الحكومة السودانية. وأضاف أن اليمن، شأنها شأن كثير من الدول الأخرى، تدين الهجمات على مرافق الأمم المتحدة وأفرادها وترى أنه ينبغي القيام بمزيد من العمل لحماية حياة حفظة السلام. وذكر أن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن يُطبّق على الوظائف المدنية والعسكرية في قوات حفظ السلام لضمان الحيدة والعمومية.

٤٤ - وقال إن اليمن يشغلها ما يشغل المجتمع الدولي من قلق بشأن الاستغلال الجنسي الذي يرتكبه بعض أفراد الأمم المتحدة والذي شوّه مصداقية المنظمة وسمعتها، ورحّب بالجهود التي يبذلها مستشار الأمين العام بشأن الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وبتوصيات الفريق المعني بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وبسياسة الرفض المطلق لهذه الأعمال التي قررها الأمين العام. وذكر أن مراكز الإعلام الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل المركز الموجود في صنعاء، يتعيَّن استخدامها لتحسين صورة المنظمة.

٤٥ - وقال إن إنشاء لجنة بناء السلام يمكّن المنظمة من القيام بدور حيوي في أعمال التعمير والتنمية بعد الصراع؛ وأنه يتعين توضيح ولاية اللجنة. وأضاف أن اليمن تؤيد أيضاً إقامة شراكة ثلاثية حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأنها ستتعاون مع الإدارة ومع جميع الشعوب المحبة للسلام في نشر ثقافة السلام.

٤٦ - **السيد ستاستولي** (ألمانيا): قال إن ألبانيا ما زالت ملتزمة بزيادة إسهامها في جميع مجالات عمليات حفظ السلام وأن الهدف الوطني الرئيسي لها هو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وذكر أنها في هذا الصدد تتطلع إلى التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام سواء في إطار عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة أو في شراكة أوسع مع الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - وقال إن الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام عزّزت كفاءة الإدارة وأنه ينبغي الإعلان عن نجاحاتها

وخاصة من خلال قسم أفضل الممارسات من أجل إبراز ما تعلمته.

٤٨ - وذكر أن ألبانيا تؤيد إصلاح الإدارة، وخاصة إنشاء قدرات الوزع السريع. وأضاف أن سلوك القوات ينبغي التصدي له بطريقة سليمة، مؤكداً على احترام عادات البلد المضيف وثقافته. وقال إن ضمان أمن جميع أفراد البعثات يحتاج إلى الموارد المالية والمادية الكافية، وأنه ينبغي للأمانة العامة أن تضع نظاماً فعّالاً للإدارة لإعطاء تفسير لكل توسع في البعثات ولضمان توجيه التمويل الوجهة السليمة. وأضاف أن جميع المسائل متساوية الأهمية ولا يمكن التصدي لها إلا بالالتزام الجدّي من جانب الدول الأعضاء.

٤٩ - **السيد كبريت** (إثيوبيا): قال إن السلم والأمن الدوليين يتطلبان بعثات لحفظ السلام أكثر فعالية ويتوافر لها الدعم البشري والمالي والسوقي الكافي. وأضاف أن إثيوبيا ستواصل القيام بدورها بأن تظل من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. وذكر أن زيادة الطلب على عمليات حفظ السلام يتطلب سياسات واضحة ومتسقة للعمل الفعّال. وقال إن ثمة حاجة إلى نظام للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في التخطيط للبعثات المتكاملة والقيام بها ودعمها، وخاصة إلى وضع استراتيجيات للتنسيق فيما بين لجنة بناء السلام ومكتب الدعم التابع لها وإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وقال إن وجود الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأهمية وجود اتحاد أفريقي قوي. وأضاف أنه ينبغي للإدارة أن تركِّز على العمل مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز أنشطة حفظ السلام وبناء السلام الإقليمية.

٥١ - وقال إن العمل الذي قامت به أفريقيا في مجال حفظ السلام يبعث على الأمل، ولكن الصراعات ما زالت مستمرة في بعض أجزاء القارة لأن الاتحاد الأفريقي يواجه تحديات تفوق موارده. وقال إن وفده يرحّب بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك خطة العمل المشتركة بين الإدارة وشعبة عمليات دعم السلام بالاتحاد الأفريقي لبناء وتطوير قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وذكر أن من رأيه أن هذا الدعم قد افتقر إلى وجود استراتيجية وإلى الاتساق وإلى ميزانية خاصة به. وأضاف أن إثيوبيا لهذا ترحّب بالترتيب المقترح الذي من شأنه تبسيط التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المسائل المتعلقة بحفظ السلام.

٥٢ - وقال إن الاستغلال الجنسي يحتاج إلى عمل فوري من جانب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والأطراف المعنية. وذكر أن إنشاء وحدات للسلوك والانضباط بالمقر وفي الميدان تطور يلقى الترحيب، ولكن قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحتاج إلى تعزيز لتجنّب التأثير في التحقيقات.

٥٣ - **السيد كابوما** (زامبيا): رحّب بالتعاون الوثيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة السلامة والأمن في إنشاء هياكل ميدانية مثل مراكز العمليات المشتركة والمراكز المشتركة لتحليل البعثات. وذكر أن الشعبة العسكرية وشعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام تحتاجان إلى تدعيم بالموظفين ولهذا فإنه يؤيد الدعوة إلى تعزيز الإدارة. وحثّ في هذا الصدد الإدارة على توخي العدالة في توزيع الشواغر على البلدان المساهمة بقوات لعلاج نقص تمثيلها وإبلاغ الدول الأعضاء على وجه السرعة بالاختيار النهائي للمرشحين للوظائف حتى يمكن وزع المرشحين غير الناجحين إلى أماكن أخرى. وأضاف أن وفده يؤيد التدابير التي اقترحتها الإدارة للتصدي لمشاكل السلوك والانضباط في عمليات حفظ السلام، وخاصة تنقيح مشروع مذكرة التفاهم النموذجية فيما يتعلق بتوفير القوات. وذكر، أخيراً، أنه يرحّب بخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة إلى الاتحاد في بناء قدرته على حفظ السلام.

٥٤ - **السيد بعتر** (منغوليا): قال إن التدريب الجيد لأفراد حفظ السلام أمر ضروري، ورحّب بالتقدم الذي حققته دائرة التدريب المتكامل. وذكر أن منغوليا تقوم بإعداد تدريب في سياق قدراتها على حفظ السلام وأنها أخذت بمعايير الأمم المتحدة في تدريب حفظة السلام بالنسبة لجميع برامج تدريب القوات قبل وزعها. وأضاف أن منغوليا تعتزم إنشاء مركز إقليمي للتدريب على حفظ السلام للقوات العسكرية الإقليمية التي تدعم عمليات حفظ السلام.

٥٥ - وقال إن منغوليا، باعتبارها أحد البلدان المساهمة بقوات، يقلقها الخطر الذي تتعرض له قوات حفظ السلام نتيجة للمسائل المتعلقة بالاستغلال الجنسي. ورحّب بجهود الإدارة لمواجهة هذه المشكلة مؤكداً على أن قوات منغوليا تتلقى تعليمات كاملة بشأن المسائل المتعلقة بالاستغلال الجنسي في برامج التدريب السابقة للوزع. ورحّب كذلك بالأولوية التي أعطتها الإدارة لوضع استراتيجية للخروج لأن وجود هذه الاستراتيجية مسألة هامة بالنسبة لتوزيع الموارد المحدودة توزيعاً فعّالاً. وقال إن التعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام سوف يسهم أيضاً في نجاح استراتيجيات الخروج.

٥٦ - **السيدة جاياسوريا** (سري لانكا): قالت إن عدداً كبيراً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من سري لانكا يعملون حالياً في بعثات الأمم المتحدة. وذكرت أن التوسّع في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، سواء من حيث المدى أو النطاق قد جعلت هذه العمليات أكثر تعقيداً ومن ثم زادت الحاجة إلى الموارد الإضافية، سواء الموارد البشرية أو الموارد المالية. على أنها أضافت أن حفظ السلام هو مجرد خطوة وسطى على الطريق الطويل المؤدي إلى السلم الدائم وأنه لهذا ليس بديلاً لبناء السلام فيما بعد الصراع والسعي إلى تسوية المنازعات الممتدة تسوية سلمية، وهذه أمور توجد هيئات أخرى للأمم المتحدة أقدر على تناولها، مثل لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

وذكر أن التنسيق والتعاون الوثيقين بين هذه الهيئات وإدارة عمليات حفظ السلام يمكن أن ييسر انسحاب قوات حفظ السلام في الوقت المناسب بدون الإضرار بفرص التوصل إلى حلول طويلة الأجل للمنازعات.

٥٧ - وذكرت أن من الضروري أن تُحتَرَم خلال عمليات حفظ السلام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة مثل رضا الأطراف، وعدم التدخل في الشؤون الخاضعة للولاية الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس، والحياد. وأضافت أن الترتيبات الإقليمية في عمليات حفظ السلام ينبغي لهذا أن تكون متمشية مع أحكام الميثاق. وذكرت في هذا الصدد أن وفدها يرحّب بجهود الأمم المتحدة لتعزيز جهود حفظ السلام الإقليمية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

٥٨ - وقالت إن من المهم أن تكون هناك آلية لتزويد البلدان المساهمة بقوات بمعلومات مبكرة وكاملة عن البعثات الجديدة أو عن التوسع في الولايات. وقالت إن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تُحدد لها ولايات واضحة وعملية.

٥٩ - وذكرت أن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام هي أكبر شاغل لوفدها. وأضافت أنه يتعيّن توفير الموارد اللازمة، ولكنها ذكرت أن تحسين التنسيق بين المقر والبعثات هو أيضاً أمر حاسم بالنسبة للكفاءة العامة لهذه البعثات. وأضافت أن تعزيز القدرة المتاحة لإدارة عمليات حفظ السلام من الموارد البشرية ينبغي أن يتم تعزيزها بطريقة واضحة وشفافة بما يكفل تكافؤ الفرص. وقالت إن وفدها يسعده أن يعرض مرافق معهد التدريب على عمليات دعم السلام في سري لانكا، الذي يتسع لـ ٥٠٠ من العسكريين في وقت واحد، ليُستخدم مستقبلا في برامج التدريب التي تتولاها الأمم المتحدة.

٦٠ - وقالت إن سري لانكا تؤيد سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي. وأثنت على ما تقوم به الإدارة في تعزيز المسؤولية وزيادة الوعي. وقالت إنه ينبغي أيضاً لإدارة الإعلام أن تشارك في شرح عمليات حفظ السلام للجمهور.

٦١ - **السيد شيديوسيكو** (زمبابوي): قال إن تزايد عدد عمليات حفظ السلام يدل على حقيقة مؤسفة وهي زيادة أعمال القتال في العالم التي تترتب عليها بدورها زيادة هائلة في ميزانية الأمم المتحدة. وذكر أن التعاون لازم بين الدول وإدارة عمليات حفظ السلام بالنسبة لتوريد الأفراد والدعم المالي الذي تشتد إليه الحاجة في الوقت المناسب. وأضاف أن وفده يحث جميع أصحاب المصلحة في منع الصراع على القيام بإجراءات للقضاء على الصراعات لا بتوفير حفظة السلام فحسب ولكن أيضاً بالتصدي للأسباب الجذرية للمنازعات. وأضاف أن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام يجب أن تكون لهما الأولوية. وقال إن إنشاء مراكز العمليات المشتركة والمراكز المشتركة لتحليل البعثات تطوّر يلقى الترحيب في هذا الصدد.

٦٢ - وقال إن سوء السلوك، وخاصة ارتكاب الجرائم الجنسية، من جانب الأفراد العسكريين والمدنيين الموفدين في عمليات حفظ السلام قد شوّه صورة الأمم المتحدة. وذكر أن وفده لهذا يرحّب بتعيين فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالاستغلال الجنسي كوسيلة لتعزيز سياسة الرفض المطلق للاستغلال الجنسي. وذكر أنه يسره أيضاً أن يحيط علماً بأن إدارة عمليات حفظ السلام لا تسعى فقط إلى معاقبة مرتكبي هذه الجرائم بل تعمل أيضاً للعثور على وسائل لمساعدة الضحايا. وقال إن جهود الإدارة ينبغي أن تكملها جهود الدول الأعضاء، التي ينبغي أن تشمل دورات عن السلوك والانضباط في برامج التدريب التي تُعد لحفظة السلام. وأعرب عن تقديره لما تقدمه الإدارة من مساعدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وأضاف أن نظام الترتيبات الإقليمية يعمل بطريقة مُرضية.

٦٣ - **السيدة شانيدزي** (جورجيا): أثنت على الجهود المبذولة للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة، سواء من خلال لجنة بناء السلام أو من خلال زيادة الموارد المخصصة لإدارة عمليات حفظ السلام. وذكرت أن وفدها يرحّب بإنشاء قدرة الشرطة الاحتياطية. وأضافت أن من الأمور البالغة الأهمية تدريب أفراد قوات حفظ السلام التدريب السليم وتزويدهم بالمعدات الكافية حتى يستطيعوا النهوض بمهمتهم. على أنها ذكرت أن الخبرة المكتسبة من العمليات السابقة لا يستفاد منها أحياناً الاستفادة الكاملة. وقالت إن الاعتبارات السياسية تحدّ في كثير من الأحيان من كفاءة العمليات.

٦٤ - وذكرت أن الحالة في أبخازيا بجورجيا هي مثل على ذلك. وأضافت أن عملية حفظ السلام لم تكن فعّالة لأن حفظة السلام، الذين تتمثل ولايتهم في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتوفير الظروف المناسبة للعودة السالمة لمن يصل عددهم إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً ومن اللاجئين بسبب التصفية الإثنية التي تمت في إقليم أبخازيا، كان قد تم وزعهم من بلد مجاور. وأضافت أن هذا العمل كان أمراً مُختَلَفاً عليه من حيث المبدأ وينبغي أن يقتصر على الحالات النادرة التي تكون فيها حيدة البلد المجاور فوق مستوى الشبهات. وقالت إن هذه ليست هي الحال فيما يتعلق بأبخازيا. وأضافت أن اللاجئين لم تُضمَن لهم السلامة، وأن نحو ٢ ٠٠٠ شخص من جورجيا قد قُتِلوا كما ارتُكبت جرائم عديدة في المناطق التي تقع تحت مسؤولية حفظة السلام الذين اعترفوا بأنهم لم يتلقوا أي تدريب متخصص وكانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً من القوات العسكرية. وذكرت أنه ليس من المستغرب إزاء ذلك أن ينظر أهل جورجيا على نحو متزايد إلى القوات على أن وظيفتها

الوحيدة هي عزل أبخازيا عن بقية جورجيا. وقالت إن معظم من يعيشون في أبخازيا قد مُنحوا الجنسية الروسية ومن ثم فإن من الواضح أن قوة حفظ السلام ليست محايدة بل إنها تسعى إلى إغضاب الجانبين. وأضافت أن تقرير الأمين العام (S/1994/80) قدّم خيارين اثنين: قوة حفظ أمن تقليدية تحت قيادة الأمم المتحدة أو قوة متعددة الأطراف تتألف من قوات من الدول التي يعنيها الأمر بما فيها الاتحاد الروسي. وأعربت عن أسفها لأنه تقرر الأخذ بالخيار الثاني. وأضافت أنه ينبغي تصحيح الوضع بإنشاء عملية حفظ سلام حقيقية تكون المشاركة الدولية فيها على نطاق أوسع. وقالت إنه بهذا وحده يمكن إحراز تقدّم حقيقي في عملية السلام.

٦٥ - **السيد أوباندو** (بيرو): قال إن عمليات حفظ السلام قد أخذت خلال السنوات الأخيرة تتسم بطابع تعدد الأبعاد: فقد نمت قدرتها العسكرية ولكن عنصر الشرطة المدنية أيضاً قد ازداد. على أنه ذكر أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يغفل القاسم المشترك في المنازعات الداخلية وهو الاستبعاد والفقر والتهميش. وأضاف أنه ما لم تتخذ إجراءات وقائية فإن جهود المجتمع الدولي يجب أن توجَّه إلى وضع الاستراتيجيات. وأضاف أنه إذا لم يتم التمييز في إدارة المنازعات بين الأعراض والأسباب فإنه لا يمكن أن تكون أية عملية لحفظ السلام قابلة للاستمرار.

٦٦ - وقال إن التجربة الأخيرة تثبت أنه عندما ينشب نزاع فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف على الفور لمنع وتخفيف أية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأضاف أن بيرو لهذا السبب قد أعربت باستمرار عن تأييدها لتوفير قدرة الرد السريع اللازمة للأمم المتحدة التي تمكنها من استخدام القوات التي توفرها الدول التي تتطوع بتقديمها بدون شروط ووفقاً لولاية محددة سلفاً. وقال إن من أمثلة الضعف في النظام الحالي تجربة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقال إنه استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) كان لا بد من وجود تعزيزات فورية نظراً لاحتمال استئناف الصراع. وأضاف أن هذه التعزيزات تم توفيرها في زمن قياسي ومع ذلك فقد استغرق توفير الحد الأدنى للقوة وهو ٥ ٠٠٠ فرد شهرين كاملين. وقال إن انعدام اليقين واحتمال حدوث أضرار لا سبيل إلى تداركها كان يمكن تجنّبهما لو أن المنظمة كان تحت تصرفها احتياطات استراتيجية للوزع السريع.

٦٧ - وقال إن ضرورة التكيُّف لمواجهة الطلب المتزايد على عمليات حفظ السلام وزيادة تعقيد هذه العمليات تجعلان من الضروري القيام بالإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها لتنظيم وتشكيل إدارة عمليات حفظ السلام بما يحقق كفاءتها. وذكر أن أحد الإصلاحات ذات الأهمية الخاصة وضع استراتيجيات انسحاب لعمليات حفظ السلام لتجنّب تكرار أي صراع معين ووضع الأسس للتنمية المستدامة في البلد الذي يتعلق به الأمر.

٦٨ - وقال إن وفده يثني على التقدم الذي تحقق فيما يتعلق بمشكلة الاستغلال الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام. وذكر أنه لا يكفي الأخذ بسياسة الرفض المطلق لهذا الاستغلال، بل ينبغي أن يقدّم جميع من يتعلق بهم الأمر تأكيدات بعدم السماح بالإفلات من العقاب بحيث يوقّع العقاب الواجب على من يرتكبون هذه الأفعال.

٦٩ - وذكر أن بيرو زادت على مدى السنوات القليلة الماضية مشاركتها في عمليات حفظ السلام وأن لها حالياً أفراد موجودون في هايتي وقبرص وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وليبريا وكوت ديفوار والسودان. وأضاف أن من المهم أيضاً العمل مع الإدارة بشأن دورات التدريب الخاصة بحفظة السلام.

٧٠ - **السيد زامسكي** (الاتحاد الروسي): تكلم ممارسة لحق الردّ فقال فيما يتعلق ببيان ممثلة جورجيا إن وفد جورجيا قد ساءه لأسباب مفهومه قرار مجلس الأمن ١٧١٦

(٢٠٠٦) الذي يقدّم وجهة نظر متوازنة بشأن الصراع بين أبخازيا وجورجيا. وأضاف أنه لن يعمد إلى ما عمدت إليه ممثلة جورجيا من الإثقال على اللجنة بتفاصيل ما يُعتَبر أساساً مسألة ثنائية. وأضاف أنه يود فقط أن يحث وفد جورجيا على قبول الاتفاقات القائمة. وقال إن بيان جورجيا لا علاقة له بعمليات حفظ السلام عموماً. وأضاف أن هذا البيان يتسم بالادعاء وعدم الملاءمة.

تقارير فريق الخبراء القانونيين المعني بضمان مساءلة موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات عمّا يُرتكب من أفعال إجرامية في عمليات حفظ السلام؛ وتقديم المشورة بشأن جعل المعايير الواردة في نشرة الأمين العام مُلزِمة لأفراد الوحدات؛ وتوحيد معايير السلوك بحيث تنطبق على جميع فئات أفراد حفظ السلام

٧١ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى ورقة غير رسمية مقدمة منه في شكل مشروع قرار نصّه كما يلي:

”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قرارها ٥٩/٣٠٠ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الذي أيدت فيه المقترحات والتوصيات والنتائج الواردة في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها المستأنفة [A/59/19/Rev.1]؛

”وإذ تشير على وجه الخصوص إلى الفقرة ٤٠ من الفصل الثاني من الجزء الثاني من ذلك التقرير التي توصي الأمين العام بتعيين فريق خبراء قانونيين لإعداد تقرير شامل وتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الستين للنظر فيه،

”وإذ تشير إلى المقرَّر الذي اتخذته الجمعية العامة بتخصيص البند ٣٣ الخاص بحفظ السلام والمعنون ’استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانب هذه العمليات،‘ للجنة السادسة [A/61/252] وإلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)،

”١ - تحيط علماً بالتقرير الأول لفريق الخبراء القانونيين[(١)]،

”٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تنظر في التوصيات ذات الصلة الواردة بالتقرير الأول لفريق الخبراء القانونيين خلال دورتها الحادية والستين،

٣ - تطلب أن يقدّم التقرير الثاني[(٢)] لفريق الخبراء القانونيين إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين لتنظر فيه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام“

٧٢ - وذكر أن البند خُصص للجنتين الرابعة والسادسة ولكن لم يتقرر بعد تقسيم العمل بينهما. وطلب تقديم أي تعليقات أوّلية على الورقة غير الرسمية.

٧٣ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إنه لا توجد ضرورة واضحة لمشروع القرار. وذكر أن من الصعب تصديق أن التقرير الأول لفريق الخبراء القانونيين لن يكون محل نظر أو

”(١) A/60/980، الذي يقدّم المشورة بشأن التوصية الواردة في الفقرة ٤٠ (أ) من الفصل الثاني من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٥ [A/59/19/Rev.1].

”(٢) الذي يقدّم المشورة بشأن التوصية الواردة بالفقرتين الفرعيتين ٤٠ (ب) و ٤٠ (ج) من الفصل الثاني من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠٠٥ [A/59/19/Rev.1].“

أن التقرير الثاني لن يتم تقديمه إلى الجمعية العامة إلا إذا تم اعتماد مشروع القرار. وأضاف أنه لا توجد سابقة تم فيها تقديم مشاريع قرارات بشأن حفظ السلام. وقال إنه لو كان وفده يعلم أنه حدث تغيير في السياسات فربما كان قد قدم مشروع قرار بشأن السلامة والأمن مثلاً.

٧٤ - **السيد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن دهشته لاحتياج اللجنة إلى تقديم مشروع قرار إلى اللجنة السادسة للحصول على رأي قانوني. وأضاف أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قادرة تماماً على القيام بهذه المهمة.

٧٥ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لازم لضمان النظر في التقرير الأول لفريق الخبراء القانونيين في الدورة الحادية والستين. وذكر أنه لا مجال للقول بأن تقديم مشروع القرار إلى اللجنة السادسة هو لاستعراضه من الناحية القانونية. وأضاف أن المسؤولية تتقاسمها اللجنتان. وقال إنه ما كانت هناك حاجة إلى مواصلة النظر في مشروع القرار لو أن اللجنة الرابعة اعتبرته غير ضروري. وأضاف أن من حق الوفود أن تقدّم مشاريع قرارات بشأن أي موضوع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.